

تحرك عاجل

سجين رأي سعودي قيد المحاكمة

في 21 أغسطس 2017، أُحضر الناشط السعودي عيسى النخيفي للمحاكمة، أمام محكمة مكافحة الإرهاب، حيث علم للمرة الأولى بالتهمة المنسوبة إليه. وتتصل التهمة والمحاكمة بنشاطاته في مجال حقوق الإنسان، وبتعليقاته على وسائل التواصل الاجتماعي. وهو يعتبر سجين رأي، وينبغي الإفراج عنه فوراً.

بدأت محاكمة عيسى النخيفي أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" بالرياض، التي تختص بقضايا مكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية، في 21 أغسطس/آب 2017. واتهمته المحكمة بعدد من الجرائم، تضمنت "سب الأسرة الحاكمة والحكومة ورجال الأمن"، و"التواصل مع جهات خارجية معادية للمملكة، وتلقي تمويل منهم"، وانتهاك المادة 6 من "نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية". واستندت التهمة بشكل أساسي إلى تغريدات نشرها عيسى النخيفي على موقع "تويتر"، دعت، على نحو خاص، إلى الإفراج عن سجناء الرأي، وطالبت بإنشاء برلمان ديموقراطي، وحكومة ممثلة للشعب. كما اتهم أيضاً بالتواصل مع مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان، ودعمهم

في 18 ديسمبر/كانون الأول 2016، اعتُقل عيسى النخيفي، حين وصل لمركز شرطة النزهة في مكة، بغرب المملكة العربية السعودية، لاستجوابه. وجاء ذلك عقب استدعاء "إدارة البحث الجنائي" له في اليوم السابق. ووفقاً للمعلومات التي وردت لمنظمة العفو الدولية، استجوبته "هيئة التحقيق والادعاء العام" عدة مرات، منذ اعتقاله، دون حضور محام معه، بشأن نشاطاته في مجال حقوق الإنسان، واتصاله بمنظمات دولية لحقوق الإنسان. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2016، نُقل عيسى النخيفي إلى سجن مكة العام، حيث يجري احتجازه الآن.

سبق لعيسى النخيفي أن اعتُقل وحوكِم، وحُكم عليه بالسجن بثُهم مماثلة. فاعتُقل، في بادئ الأمر، في 15 إبريل/نيسان 2012، وحُكمت عليه "المحكمة الجزائية المتخصصة"، بعد ذلك، بالسجن لمدة ثلاثة أعوام

وثمانية أشهر لإدانته بـ"التحريض على الخروج على ولي الأمر والظعن في صحة بيعته"، و"الظعن في السلطة القضائية والتشكيك في نزاهة الإجراءات التي تباشرها"، و"الاستهزاء بهيئة كبار العلماء والقدح فيهم"، وانتهاك المادة 6 من "نظام مكافحة جرائم المعلوماتية". كما أمرت المحكمة بإغلاق حسابيه على موقعي "فيسبوك" و"تويتر". وأُفرج عنه في 6 إبريل/نيسان 2016، ليعتقل مرة أخرى بعد ثمانية أشهر فقط.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السعودية على أن تُفرج عن عيسى النخيفي على الفور وبدون شرط أو قيد، حيث أنه سجين رأي احتُجز لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- حث السلطات على أن تعمل على حمايته من التعذيب أو غير ذلك من سوء المعاملة، وأن تسمح له على جناح السرعة بالحصول على تمثيل قانوني فعال؛ وذلك إلى حين الإفراج عنه؛
- دعوة السلطات إلى أن تعمل على احترام حقوقه في الإجراءات القانونية السليمة، أثناء وجوده رهن الاحتجاز، وعلى التزام الإجراءات القانونية التي تُتخذ بحقه مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 19 أكتوبر/تشرين الأول 2017 إلى:

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف

وزارة الداخلية، ص.ب 2933،

طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: +966 11 403 3125

تويتر: MOISaudiArabia@

وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزارة العدل

شارع الجامعة،

ص.ب 7775، الرياض 11137،

المملكة العربية السعودية

فاكس: 402 031 / 1741 401 11 966+

وُثِرْسِلْ نَسْخُ إِلَى:

هيئة حقوق الإنسان

بندر بن محمد عبد الله العيبان

ص.ب: 58889، الرياض 11515

طريق الملك فهد

بناية 3، الرياض

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: 510 418 11 966+

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشآت بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الرابع للتحرك العاجل رقم UA 35/15. للمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/5526/2017/en/>

تحرك عاجل

سجين رأي سعودي قيد المحاكمة

معلومات إضافية

عيسى النخيفي ناشط في مجال حقوق الإنسان، ومناصر لمنظمة حقوق الإنسان المستقلة "الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية" (حسم)، التي أغلقتها السلطات السعودية بالقوة في مارس/آذار 2013. وسُجن ما لا يقل عن 12 عضوًا مؤسسًا وناشطًا للمنظمة حتى الآن، أو حُكم عليهم بالسجن لفترات طويلة.

ووفقًا لوثائق المحكمة، وُجّهت إلى عيسى النخيفي تهم تتعلق بتغريدات دعا فيها إلى "إنشاء برلمان وشورى منتخب من قبل الشعب لمراقبة الحكومة ومرتبقة بصرف المال العام"، من جملة أمورٍ أخرى؛ وقال فيها كذلك أنه "قد يأتي بعد قرارات الأوامر الملكية إعتقالات لكل من خالفها" لأن المملكة العربية السعودية "تفتقر لمؤسسات مجتمع المدني، وحكومة تمثل الشعب بموجب انتخابات"؛ كما تحدث فيها عن احتجازه فيما سبق لثلاثة أعوام وثمانية أشهر منذ 2012، واصفًا سجون المملكة السعودية بسجون الظلم. ودعا المدعي العام إلى توقيع أقصى عقوبة على عيسى النخيفي لما ارتكبه من "جرائم". فبعاقب انتهاك "نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية" بالسجن لمدة تصل إلى خمسة أعوام؛ كما يفرض المرسوم الملكي رقم (44/أ) بتاريخ 3 فبراير/شباط 2014 بالسجن لمدة تصل إلى 20 عامًا لمعاقبة، من ضمن أمورٍ أخرى، "الانتماء للتيارات أو الجماعات - وما في حكمها - الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخليًا أو إقليميًا أو دوليًا".

وسبق أن تعرض عيسى النخيفي لمضايقة السلطات، بسبب تاريخه الطويل في الكشف عن الفساد داخل مؤسسات الدولة. فيزعم نشطاء محليون أن معاملة السلطات لعيسى النخيفي على هذا النحو، أثناء احتجازه في 2012، جاءت نتيجةً لرفضه لأن يلتزم الصمت بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي تقع داخل البلاد؛ حيث حرص وحده، في 2009، على توثيقها عقب إخلاء حوالي 12 ألف مواطنٍ قسرًا من منطقة جازان الحدودية مع اليمن. ودفع قائلًا إن السلطات لم تصدر بصورة غير قانونية مساحات شاسعة من

الأراضي والعقارات العائدة لسكان المنطقة الحدودية وحسب، ولكنها أيضًا باعت أجزاء من الأراضي المصادرة، واختلست أموالاً طائلة، كانت مُخصصة لتعويض من نزحوا عن أراضيهم قسرًا في 2009. واعتُقل في 15 سبتمبر/أيلول 2012، بعد ثلاثة أسابيع من ظهوره على إحدى قنوات التلفاز، متهمًا السلطات المحلية في جازان بالفساد، وارتكابها العديد من انتهاكات حقوق الإنسان.

دأبت سلطات المملكة العربية السعودية، منذ 2012، على استهداف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، مستخدمةً في ذلك المحاكم والتدابير الإدارية، على حدٍ سواء، مثل فرض قرارات بالمنع من السفر، كوسيلة لمضايقتهم وترويعهم وعرقلة عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان. ففي 21 أغسطس/آب 2017، اتُهم عصام كوشك، مدافع آخر عن حقوق الإنسان، بقائمة من الجرائم، تعلقت بنشاطاته؛ كما كان مُحتجزًا منذ 8 يناير/كانون الثاني 2017. وفي 31 يوليو/تموز 2017، أبلغت "المحكمة الجزائية المتخصصة" عبد العزيز الشبيلي، بتأييد الحكم بسجنه لمدة ثمانية أعوام، يعقبها منعه من السفر لمدة ثمانية أعوامٍ أخرى، ومنعه من الكتابة على وسائل التواصل الاجتماعي. ويواجه الآن خطر إيداعه بالسجن، في أي لحظة، للبدء في تنفيذ الحكم. وكان عبد العزيز الشبيلي الممثل القانوني لتسعة من أعضاء "حسم" الأحد عشر، الذين حوكموا منذ ديسمبر/كانون الأول 2012. وهو أحد آخر الأعضاء المؤسسين الناشطين في الجمعية الذي يُحكم عليه بالسجن.

الاسم: عيسى النخيفي

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 35/15 رقم الوثيقة: MDE 23/7039/2017 المملكة العربية السعودية
بتاريخ: 7 سبتمبر/أيلول 2017